تراجعت 18 درجة منذ عام 2000

«بيان»: الكويت الحادية عشرة عربياً والـ64 عالمياً على مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة

■ تداولات سوق الكويت اتسمت بالتذبذب خلال الأسبوع الماضي بسبب المضاربات

نسبة التداول

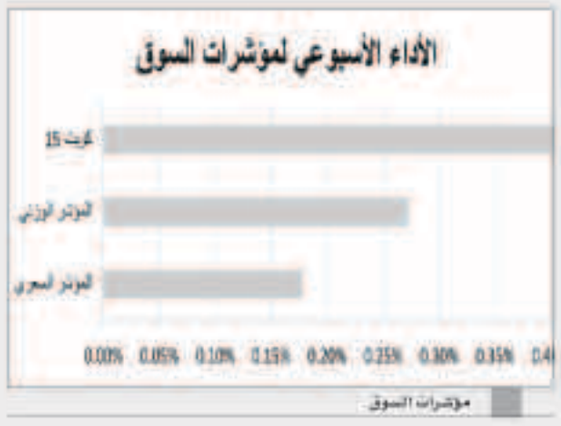

مؤشرات السوق

■ انخفاض معدلات السيولة نتيجة العزوف النسبي الذي يشهده السوق حالياً

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من إنهاء تعاملات الأسبوع الماضي محققاً ارتفاعاً لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري صعوده التدريجي، وإن كان بسيطاً، في ظل عمليات الشراء والمضاربات السريعة التي نفذت على العديد من الأسهم الصغيرة، في حين تمكن كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعات محدودة بنهاية الأسبوع، وذلك على الرغم من عمليات البيع وجني الأرباح التي طالت عدداً من الأسهم القيادية خلال أغلب جلسات الأسبوع.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، قال مدير معهد الشرق الأوسط للاقتصاد المبني على المعرفة في جامعة «برايتون البريطانية»، أن الكويت تراجعت 18 درجة على مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة للدول العربية منذ عام 2000، لتحتل المرتبة الحادية عشرة عربياً والـ64 عالمياً، بـ5.33 في المئة نسبة اعتماد اقتصادها على المعرفة، في حين احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول على المستوى العربي، مضيفاً أن الكويت احتلت المرتبة السادسة عربياً والـ52 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2011، والذي تصدرته قطر عربياً.

والجدير بالذكر أن المعرفة هي أحد أهم الأصول التي لابد من توافرها في الاقتصادات المتقدمة، إذ توفر التكنولوجيا الحديثة المطلوبة للأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية، وما ينتج عنها من فرص اقتصادية يمكن استغلالها والاستفادة منها، وهو الأمر الذي يفتقده الاقتصاد الكويتي للأسف، مما جعلنا نتخلف عن الدول المجاورة في الكثير من المؤشرات الاقتصادية. ومن المثير للدهشة أن تطوير المعارف التكنولوجية، والتي تعد أساس الصناعة الحديثة، تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تفتقد الكويت إليها، وإنما تفتقر لوجود البرنامج الحكومي الجاد، الذي ينقل البلاد من اقتصاد يعتمد على استخراج النفط وبيعه، إلى اقتصاد يقوم على القيمة المضافة.

وتابع التقرير على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد اتسم بالتذبذب الواضح خلال معظم جلسات الأسبوع، وهو الأمر الذي جاء نتيجة استمرار المضاربات السريعة في السيطرة على تعاملات السوق، حيث واصل العديد من المتداولين تنفيذ عمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، مما مكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاعات متباينة دفعته إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء للأسبوع الثامن على التوالي.

في حين تمكن كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعاً طفيفاً على المستوى الأسبوعي، وذلك على الرغم من تراجعهما في أغلب الجلسات على إثر تعرض عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية لبعض الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح.

توزيع نشاط التداول

وأضاف هذا وقد شهد السوق خلال الأسبوع الماضي انخفاض معدلات السيولة، إضافة إلى تراجع حجم التداول، حيث جاء ذلك نتيجة حالة العزوف النسبي التي يشهدها السوق حالياً بسبب ترقب الكثير من المستثمرين لإعلانات الشركات المدرجة التي لم تعلن عن بياناتها للعام المالي المنقضي، فضلاً عن عطلة الأعياد الوطنية التي تحتفل بها الكويت هذه الأيام، حيث عادة ما تنخفض معدلات التداول في السوق خلال هذه الفترة من كل عام.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 8 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.13 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.67 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

هذا وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6.409.04 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.18 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني مكسباً نسبته 0.27 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 430.72 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.036.01 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.43 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 18.02 في المئة ليصل إلى 29.78 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 28.43 في المئة، ليبلغ 380.78 مليون سهم.

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات الخمسة قطاعات الباقية. هذا وقد تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره عند 1.110.76 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 4.58 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع التكنولوجيا، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.24 في المئة بعد أن أغلق عند 1.063.08 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.10 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 1.008.26 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب فكان قطاع الاتصالات، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.31 في المئة، مغلقاً عند مستوى 921.95 نقطة. من جهة أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث تراجع مؤشره بنهاية الأسبوع بنسبة بلغت 2.53 في المئة، ليقفل عند مستوى 960.60 نقطة، تبعه في المركز الثاني قطاع الرعاية الصحية، والذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 965.66 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 2.48 في المئة، في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة، إذ أقفل مؤشره عند مستوى 971.55 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.50 في المئة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للتراجع فكان قطاع البنوك، إذ سجل مؤشره مع نهاية الأسبوع خسارة نسبتها 0.33 في المئة، وذلك حين أغلق عند مستوى 1.021.04 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 764.99 مليون سهم شكلت 40.18 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 35.35 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 672.99 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.91 في المئة بعد أن وصلت إلى 169.62 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.88 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 45.98 مليون د.ك، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.01 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 31.29 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 20.66 مليون د.ك. شكلت 13.87 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

حصالة «الوطني» تواصل جولتها احتفالاً بالأعياد الوطنية

حصالة «الوطني»

يواصل بنك الكويت الوطني مبادرته الخاصة على موقع انستاغرام بمناسبة الاعياد الوطنية بعنوان «حصالة الوطني حول الكويت»، وذلك بهدف مشاركة أوسع شريحة ممكنة من المجتمع للتفاعل مع هذه المناسبة الوطنية والتعريف بالأماكن الاستراتيجية والتاريخية والسياحية في الكويت وابراز اهميتها وجاذبيتها.

وبإمكان المتابعين لحساب الوطني على انستاغرام المشاركة بالتقاط صور للحصالة داخل الكويت وارسالها الى صفحة الوطني @NBKPage مرفقة بهاشتاغ "حصالة – الوطني – حول – الكويت أو من خلال البريد الالكتروني social@nbk.com.

وتندرج هذه المبادرة في اطار عدد من النشاطات التي سبق للبنك الوطني أن قدمها على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تتمحور حول الحصالة، وذلك نظراً لما حققته «حصالة الوطني» من شعبية وشهرة واسعة وخاصة بعد الاقبال الكبير الذي لاقته عقب الاعلان الرمضاني الذي تم عرضه خلال الصيف الفائت.

وتجدر الاشارة الى انه ما زالت مبادرة «حصالة الوطني حول العالم» مستمرة في استقبال صور الحصالة خارج الكويت حاصدة تجاوبا من عدد كبير من المشاركين والمتابعين لحساب البنك على انستاغرام الذين تفاعلوا بتعليقاتهم وصورهم عن الحصالة التي زارت عددا كبيرا من المعالم السياحية العالمية.

الولايات المتحدة تسمح لمواطنيها بالتعامل مع أكبر أربعة مصارف في ميانمار

واشنطن – «كونا»: أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية انها أصدرت ترخيصا عاما يأذن بإقامة نشاط اقتصادي أمريكي إضافي في ميانمار «بورما».

وقالت الوزارة في بيان صدر ليل امس ان الترخيص العام الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يسمح للأفراد والشركات والمؤسسات المالية بإجراء معظم المعاملات بما في ذلك فتح حسابات وإجراء مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مع أربعة من أبرز الكيانات المالية في ميانمار وهي بنك ميانمار الاقتصادي وبنك ميانمار الاستثماري وبنك التنمية الخضراء لآسيا وبنك أيراوادي.

وأضافت ان هذا الإجراء سيعطي الشركات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية فرصا أكبر للتعامل مع بعض أكبر بنوك ميانمار كما يتيح لتلك الكيانات المالية إمكان الوصول الى النظام المالي الأمريكي.

ميد إنسايت: الاقتصاد القطري حقق نمواً

قالت ميد إنسايت للمشاريع في نشرتها الصادرة أخيراً أن قطر تُعد ثالث أكبر سوق للمشاريع بين دول مجلس التعاون الخليجي، متوقعة أن يُسجل الاقتصاد القطري نمواً خلال 2013 بين 7 و10 في المئة.

وقال «إد جيمس»، رئيس ميد إنسايت في تصريحات نشرت على موقع مباشر انه على عكس دول أخرى في المنطقة، فإن قطر تحظى بحصة كبيرة من المشاريع التي ينصب معظمها في قطاع النقل والبنى التحتية.

وأضاف: «يرتكز النشاط الاقتصادي في قطر أيضاً على قطاع التشييد والبناء، الذي توليه الحكومة اهتماماً كبيراً، كما أن استضافة البلاد لكأس العالم لكرة القدم عام 2022 دفعتها للتركيز بشدة على مشاريع البنية التحتية وتطوير شبكة النقل والمواصلات بالدولة». وأوضح «جيمس» أن قطر تخطط لضخ نحو 90 مليار دولار لتنفيذ المشاريع المستهدفة، وسيتجه معظم هذا المبلغ في تطوير الطريق السريع والمترو والسكك الحديدية، بالإضافة لمشاريع كبرى أخرى تخطط الدولة لتنفيذها، مشيراً إلى أنه في العام الماضي 2012 أعلنت قطر عن تنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها 14 مليار دولار، لافتاً إلى أن مشاريع البناء الكبرى في الدولة ستقوم على تنفيذها شركات عاملة بالسوق القطري.

«نفط الهلال»: شركات الطاقة تحقق أرباحاً متنامية رغم الضغوط

ارتفاع أرباح قطاع النفط

قال التقرير الأسبوعي لشركة نفط الهلال إن قطاع الطاقة يشكل المحور الرئيس لكل خطط واستراتيجيات الارتداد وتعويض الخسائر وصولاً إلى تغطية متطلبات التنمية المخطط لها، فيما اتخذت شركات الطاقة المتداولة لدى بورصات المنطقة نصيبها من التركيز الاستثماري تارة والمضاربي تارة أخرى خلال السنوات القليلة الماضية، لم ينتج عنها تحقيق توازن حقيقي بين أهمية القطاع وشركاته وبين قدرة المستثمرين والأسواق على عكس قيمها الحقيقية، في حين لم ينجح النظام الاستثماري المعمول به من توسيع قاعدة الاستثمار في شركات الطاقة من خلال الادراج لدى أسواق المال، حيث بقيت شركات الطاقة والبتروكيماويات على حالها، وهنا تظهر الفجوة بين الزخم الاستثماري الآني المسجل لدى البورصات وبين الاستثمار الحقيقي طويل الأجل.

ويمكن تقييم هذه الاتجاهات من باب عدم قدرة المتعاملين لدى البورصات على فهم طبيعة عمل شركات الطاقة وتراجع نصيب البورصات من إجمالي السيولة الاستثمارية من جهة، في حين تسهم السيطرة الحكومية على مكونات القطاع من صعوبة إفراز شركات يمكن تحويلها إلى مساهمة عامة في الوقت الحالي من جهة أخرى، حسبما نقلت «الخليج».

السعودية تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة على مستوى الشرق الأوسط

اقتصاديون: تمويل المصارف وارتفاع الضمانات يهددان 800 ألف منشأة صغيرة بالإفلاس

دق مختصون اقتصاديون ناقوس الخطر اثر استمرار خروج المؤسسات الصغيرة من السوق بعد تكالب الظروف عليها من كل الجهات، مما جعلها تواجه تحديات شبح الإفلاس وسط ضعف عمليات التمويل الداعمة لهذه القطاعات والتي تساهم في 28 في المئة من الناتج المحلي للبلاد.

وطالبوا بأهمية إعادة سياسات التمويل بالسوق المحلي بما يكفل استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء مهامها بعد ازدياد خروجها من السوق خلال الفترة الماضية.

وأكدوا أن ضعف تمويلات المصارف وارتفاع الضمانات وضع المملكة في المرتبة قبل الأخيرة وفقاً لدراسة أعدتها سيتي جروب حول نمو الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وإفريقيا، شملت 15 دولة عربية، وبلغ حجم التمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 2 في المئة، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة طرح برامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل ملائم، مؤكدة حاجة هذه المشاريع إلى رأس مال مرن ذي أجل بعيد لتقديم الدعم المستدام، لمساعدة المشاريع الصغيرة على التوسع.

وقال مستشار خدمات التمويل منصور السليمان: المنشآت الصغيرة في أسواق المملكة تواجه ظروفاً صعبة أدت إلى تقلص أعمالها خلال العامين الأخيرين وخروج بعضها الآخر من السوق، لافتاً إلى تصريحات وزير العمل بوجود ما يزيد على 200 ألف منشأة في السوق المحلية لا تضم أي عامل أو موظف سعودي، وحتى أصحابها لا يعملون بها وإنما يعملون في جهات أخرى. وحدد السليمان عدة أسباب لخروج هذه القطاعات من السوق، أهمها ضعف عمليات التمويل من قبل المصارف في ظل التشدد بالضمانات ومحدودية الخيارات المتاحة للمؤسسات الصغيرة في ظل عدم امتلاك الكثير منها إلى أصول تقوم برهنها للاستفادة من خدمات التمويل المناسبة، وهذا ما يفاقم مشاكلها المالية ويجعل استمرارها بالسوق أمر بالغ الصعوبة خلال الفترة المقبلة.

مضيفاً أن الأمر الآخر المقلق لهذه القطاعات هو التنظيمات المتوالية لوزارة العمل التي رفعت الأعباء على هذا القطاع.

من جهته، حذر المحلل الاقتصادي وليد السبيعي من تبعات عدم حل معوقات قطاع المنشآت الصغيرة بحل معضلة التمويل في ظل محدودية استفادة هذه القطاعات من برامج الدعم من قبل الدولة والقطاع الخاص.

توزيع نسب المشاريع الصغيرة

وزير النقل الأمريكي يحذر من تقليص النفقات الحكومية عن قطاع النقل

واشنطن – «كونا»: حذر وزير النقل الأمريكي راي ليهود أمس من تأثير تقليص النفقات الحكومية على صناعة النقل في الولايات المتحدة.

وأضاف ليهود في موجز صحافي في البيت الابيض ان «تقليص النفقات الحكومية سيكون له تأثير خطير على خدمات النقل التي هي حيوية بالنسبة الى النقل العام والاقتصاد الوطني» مشيراً الى «اننا سنحتاج الى خفض يبلغ نحو مليار دولار والذي سيؤثر على عشرات من برامجنا».

وأوضح ان اكثر من 600 مليون دولار من هذه التخفيضات تحتاج الى ان تأتي من ادارة الطيران الفيدرالية «وهي الوكالة التي تسيطر وتدير اجواءنا الوطنية وكنتيجة لهذه التخفيضات فان نحو 47 الف موظف خاضعين لادارة الطيران الفيدرالية سيخرجون في اجازات ليوم واحد تقريبا في فترة الدفع حتى نهاية السنة المالية وفي بعض الحالات يمكن ان يصل الى يومين».

واشار وزير النقل الى ان «شركات الطيران ستتأثر بعمليات الاجازات هذه.. نتوقع ان تقوم هذه الشركات بتغيير الجداول الموضوعة والغاء مجموعة من رحلات الطيران» مضيفاً ان «المناقشات بدأت مع النقابات مع احتمال اغلاق اكثر من 100 من ابراج التحكم بحركة المطارات ونحو 150 الف عملية طيران سنوياً».

وذكر «لقد بدأنا مناقشات ايضا مع النقابات للتخلص من ورديات منتصف الليل في اكثر من 60 برجا عبر البلاد.. وعمليات الاغلاق هذه سوف تؤثر على خدمات الطيران العسكري والتجاري والعام».

ولفت الى ان «هذا سوف يؤخر المسافرين ويؤخر وصول السلع والخدمات الحيوية التي تحتاجها المجتمعات عبر البلاد. هذه التخفيضات ستؤثر سلبا على الوظائف وتضر باقتصادنا». واكد انه «ما لم يتصرف الكونغرس قبل الاول من مارس المقبل فان اجازات العمال ستبدأ بخفض نحو 85 مليار دولار ليتوسع على مدى العقد المقبل ليصل الى اكثر من تريليون دولار».